قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17544) – السنة الحادية والخمسون – الأحد 17 شوال 1447هـ – 5 أبريل 2026م

الإسلام.. والفعل الإجرائي!

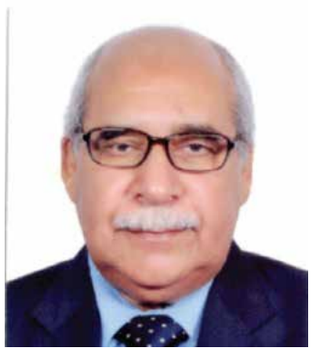

بقلم:
عبدالرحمن علي البنفلاح

«الفعل الإجرائي، هو:» العمل الذي يقوم به الفرد تلقائيًّا أو استجابة لظروف بيئية، يعرف أيضًا بأنه: سلوك إجرائي ويمثل أفعالًا طبيعية مثل: المشي والابتسام، أو مكتسبة بفعل العوامل البيئية كالمجتمع أو التعليم. (ويكبيديا!)

إذًا، فالفعل الإجرائي هو عندما تتحول الأقوال والأفعال من مجرد كلام إلى عمل صالح، ومن مجرد وسيلة إلى غاية، عن أبي ذر (رضي الله عنه) قال: (أتيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وعليه ثوب أبيض، وهو نائم، ثم أتيته وقد استيقظ، فقال: ما من عبد، قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة قلت: وإن زنى وإن سرق، قال: وإن زنى وإن سرق، قال: وإن زنى وإن سرق، قال: وإن زنى وإن سرق، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى إن سرق على رغم أنف أبي ذر) صحيح البخاري.

فانظروا إلى مدى الرفق واللين في تعاليم الإسلام، بتكاليفه، وتأملوا مدى إصرار أبي ذر على التأكد من سماحة الإسلام فكرر السؤال والإجابة ليستوثق أبو ذر، وهو بهذا حين يقول ثلاث مرات ليؤكد سعة صدر الإسلام، وإصرار الرسول (صلى الله عليه وسلم) على الإجابة نفسها، ليبين للناس وليس للمسلمين فقط مدى رفق الإسلام ولينه، وكان ذلك من أسباب سرعة انتشاره، وبلوغه ما بلغ الليل والنهار، ألم يوص الله تعالى رسوله موسى وأخاه هارون حين أرسلهما إلى فرعون أن يقولا له: قولًا لينًا، وهو من هو في كفره وعناده، فقال لهما: (اذهبا إلى فرعون إنه طغى (43) فقولا له قولًا لينًا لعله يتذكر أو يخشى (44)) سورة طه.

وما دام فرعون على هذه الصورة من البغي والعدوان، فما الفائدة من دعوته، والرفق معه، فالله تعالى لا يقضي بعلمه، ولكن بالدليل والبرهان، وإقامة الحجة على عبادة حتى لا يحتج عبد من عبيده بأنه لم تبلغه الدعوة، والقرآن الكريم مليء بالأمثلة على ذلك، ولقد حدثنا القرآن عن إنكار قوم نوح لدعوة نبيهم نوح وزعمهم أن الدعوة لم تبلغهم، ولقد ظل نبي الله نوح يدعوهم ألف سنة إلا خمسين عامًا.

إذًا، فالله تعالى يضرب المثل على التسامح حتى مع أعظم الناس طغيانًا وعنادًا، وهو فرعون الذي قال: (أنا ربكم الأعلى) النازعات / 24. وقال كذلك: (وقال فرعون يا أيها الملأ ما علمت لكم من إله غيري ...) القصص / 38.

ورغم كل هذا العناد والكفر أتاح له الله سبحانه الفرص فلم يرجع عن غيه وعناده، فكان من شأنه ما قصه القرآن علينا حين أغرقه ونجاه ببدنه ليكون من بعده آية يعتبر بها الطغاة والمستبدون.

ومن رحمة الله تعالى، ومن كرمه وجوده أنه سبحانه لا يحاسب العصاة بمقتضى علمه سبحانه، بل يحاسبهم بالدليل، والبرهان ويعرض عليهم الأمثلة فيما صنع العصاة قبلهم لعلهم يتعظون ويتوبون، وأكبر مثال على كرم الله سبحانه قصة نبي الله نوح (عليه الصلاة والسلام) مع قومه، فقد لبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عامًا، وما ترك وسيلة للدعوة إلا جاءهم بها ولكن دون جدوى، يقول تعالى عن هؤلاء: (يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير فقد جاءكم بشير ونذير والله على كل شيء قدير) المائدة / 19. وسوف يفضحهم الله تعالى على رؤوس الأشهاد، ويشهد عليهم خاتم أنبيائه ورسله محمد (صلى الله عليه وسلم)، ومن ورائه أمة الإسلام بأن نوحًا قد بلغ قومه ولبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عامًا، وسيظل هذا شهادة موثقة في كتاب تعهد الله تعالى بحفظه، ووعد بصيانته من التحريف والتزوير، فقال تعالى: (إنّا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) الحجر / 9. وقال سبحانه: (.. وإنه لكتاب عزيز (41) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد (42)) فصلت. ورغم كل ذلك يخبرنا الحق سبحانه وتعالى أنهم سينكرون أن بعث الله تعالى لهم نوحًا نبيًا. ورسولا، فعلم جحودهم وإنكارهم، فبعث الله تعالى لأتباع نبيه نوح رسولين ليقيم عليهم الحجة، ويفضح سرهم وعلانيتهم فلا يجدون مناصًا: إما الإيمان وإما الكفر.

ومن عظيم جوده سبحانه أنه بسط لهم القول فيما هم مقبلون عليه، ومنحهم الإرادة الحرة في اختيار السبيل المفضي إلى النجاة يوم القيامة، قال تعالى: (إنا هديناه السبيل إما شاكرًا وإما كفورا). الإنسان / 3. بل لقد أعانهم على نفوسهم الأمَّارة بالسوء، وشيطانهم الذي كشف لهم خططه، وتعهده الذي أخذه على نفسه بأن يغويهم ما استطاع إلى ذلك سبيلا، فقدم بيانًا واضحًا كشف فيه الخطط التي سوف يتبعها لإضلال الإنسان ويصده عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة، وأنه لا يملك قوة مادية فيقهرهم على المعصية، كما أنه لا يملك قوة يقنعهم بها ليعصوا الله تعالى، وأنه فقط سوف يدلهم على طريق المعصية، وإليكم بيان الشيطان: (وقال الشيطان لما قضي الأمر إن الله وعدكم وعد الحق ووعدتكم فأخلفتكم وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لي فلا تلوموني ولوموا أنفسكم ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي إني كفرت بما أشركتمون من قبل إن الظالمين لهم عذاب أليم) إبراهيم / 22.

وهكذا أقام الله تعالى الحجة على الناس، وبَيَّنْ لهم أنهم بإرادتهم الحرة عصوا الله تعالى، ووقعوا في المعاصي باختيارهم الحر ولا دخل للشيطان فيه.

هذا هو الإسلام، وهذه وسائله وغاياته، طاعة ومعصية، وإقبالًا وإدبارًا عن منهج الله تعالى. فمن أقبل على الطاعة أقبل بإرادته، ومن أعرض عنها، أعرض بإرادته، وأما المؤثرات الخارجية، فهي مجرد مؤثرات مساعدة وليست أصلية في الفعل أو القول.

وزير الداخلية: البحرين ثابتة في دفاعها عن سيادتها

بقلم:
د. نبيل العسومي

خلال اجتماع الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الداخلية العرب والذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي ألقى معالي الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية كلمة استعرض فيها جهود مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المستجدات التي تشهدها المنطقة بسبب الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى في إطار النهج الذي تسير عليه وزارة الداخلية لإبراز جهود مملكة البحرين للمحافظة على الأمن والاستقرار في مملكة البحرين والمنطقة خصوصا في هذه الظروف التي تتعرض لها دول مجلس التعاون من عدوان إيراني آثم غير مبرر في خرق واضح لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والأعراف والمواثيق الدولية ومبادئ حسن الجوار من خلال اعتداءاتها على دولنا المسالمة بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة مما يشكل انتهاكا صارخا لسيادتنا واستقرار دولنا وبث الخوف وترويع المواطنين والمقيمين في بلداننا المسالمة.

وقد تناول وزير الداخلية في كلمته العديد من النقاط المهمة المرتبطة بالخطوات التي اتخذتها مملكة البحرين لمواجهة هذه العدوانية الإيرانية الغاشمة منها:

أولا: إن مملكة البحرين ثابتة في دفاعها عن سيادتها وترابها الوطني واستقرارها ولحماية كل من يعيش على أرضها من مواطنين ومقيمين وذلك بفضل حكمة وحنكة وقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم أيده الله والتفاف شعب البحرين الوفي حول قيادة جلالته فتلاحم القيادة والشعب هو الركيزة الأساسية لتماسك جبهتنا الداخلية وحماية مجتمعنا البحريني بكل أطيافه ومكوناته من الهمجية الإيرانية والتصدي لهذه الاعتداءات الإيرانية الإجرامية التي لم تعط أي اعتبار للقيم والمبادي القانونية والإنسانية.

ثانيا: الإشادة بالإجراءات السريعة والاحترازية التي اتخذتها الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه للتعامل مع هذه العدوانية الغاشمة وتداعياتها منذ بداية العدوان بتاريخ 28 فبراير الماضي من خلال منظومة الدفاع الجوي الباسلة بقوة دفاع البحرين التي تصدت وتتصدى بكل بسالة وشجاعة للصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة الإيرانية على مدار الساعة وبفضل خطط وزارة الداخلية من خلال إدارة الأزمات للتعامل مع العدوان الإيراني الذي استهدف البنية التحتية والمواقع الحيوية والمدنية في بلادنا من مطارات ومبان سكنية ومجمعات وفنادق ومنشآت الطاقة والكهرباء والماء والاتصالات والمشاريع الصناعية واستشهاد وإصابة عدد من المواطنين ومن ترويع للمواطنين في هجمة إيرانية غير مسبوقة تعكس الحقد الذي يكنه نظام الملالي في إيران لبلادنا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإلحاق الأذى بدولنا الآمنة المستقرة.

ثالثا: عدم انجرار البحرين إلى هذه الحرب باعتبارها ليست طرفا فيها وذلك انطلاقا من نهج سياسة البحرين الخارجية الثابت في علاقاتها مع الدول القائم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وإيمانها الراسخ بأن حل الخلافات مهما كانت يجب أن يكون بالحوار وبالطرق السلمية ومن خلال المباحثات والجلوس حول طاولة المفاوضات للوصول إلى الحلول بعيدا عن التهديدات باستخدام القوة أو الحروب ولذلك باءت كل المحاولات النظام الإيراني لجر البحرين إلى هذه المواجهة بالفشل.

رابعا: تركزت جهود وزارة الداخلية على حماية الأرواح والممتلكات حيث عمل رجال الدفاع المدني والإسعاف وعلى مدار الساعة للتعامل مع هذا العدوان الإيراني وتداعياته وتعزيز إجراءات الحماية المدنية في إطار حرص وزارة الداخلية على التواصل مع المجتمع البحريني بكل فئاته ومكوناته لطمأنه المواطنين والمقيمين لتمكينهم من التعامل مع هذه المستجدات باستخدام لغات متعددة في إطار التوعية الأمنية.

وعلى الصعيد الإقليمي دعا وزير الداخلية في كلمته إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية في البلدان العربية لتعزيز الإجراءات الأمنية المشتركة في إطار المصير العربي المشترك.

التفكير الاستراتيجي لدول الخليج العربي لما بعد الوضع الراهن

بقلم:
د. زكريا الخنجي

تشهد منطقة الخليج العربي منذ بدايات أواخر شهر فبراير 2026 تصعيدًا عسكريًا غير مسبوق، حيث تحولت المواجهات بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى إلى حرب شاملة تستهدف البنى التحتية العسكرية والمدنية، وعلى الرغم من محاولات دول مجلس التعاون الخليجي التزام الحياد، إلا أن اتساع رقعة الصراع جعلها في قلب العاصفة، سواء عبر الاستهداف المباشر لمنشآتها الحيوية أو من خلال التداعيات الاقتصادية والأمنية العابرة للحدود.

وتتطلب الظروف الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة، وما تحمله من تحديات متسارعة، من دول مجلس التعاون الخليجي تبني استراتيجيات شاملة ومتكاملة لتعزيز صمودها المستقبلي. إذ تمثل الأزمات الجيوسياسية الكبرى –على الرغم مخاطرها– نقاط تحول استراتيجية قادرة على إعادة تشكيل موازين القوى. وبالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فإن الصراع الراهن يمثل فرصة تاريخية لتعزيز السيادة الوطنية، وتعميق التكامل الإقليمي، وترسيخ مكانة المنطقة كمركز ثقل عالمي لا يمكن تجاوزه.

إذ تُعد الأزمات جزءًا لا يتجزأ من التجربة الإنسانية، سواء على المستوى الفردي، المؤسسي، أو الوطني، فبدلاً من أن تكون مجرد تحديات مدمرة، يمكن للأزمات أن تكون محفزات قوية للنمو والتطور غير المتوقع. وتشير كل الأدبيات أن الاستفادة من الأزمات ليست مجرد مهارة إدارية، بل هي فلسفة استراتيجية تُعرف بـ(النمو بعد الصدمة) أو (اللا هشاشة). لذلك نطرح هذا السؤال: ماذا بعد هذه الأزمة؟ هل يمكن أن نستفيد من هذه الأزمة في بناء مقدرات دولنا وقدراته؟

التفكير الاستراتيجي.. ماذا نفعل؟

في ظل كل هذه التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجهها دول الخليج العربي اليوم ومستقبلاً، ماذا علينا أن نفعل بعد أن يتم إيقاف صوت الصواريخ والرصاص؟ كيف تتصرف وما الخطط الاستراتيجية التي يجب أن تفكر فيها وتضعها على أرض الواقع؟ نعتقد وفي رأينا المتواضع على دول مجلس التعاون أن:

أولاً، تطوير وتعزيز المنظومة الأمنية: تعد الأزمة الحالية محفزًا قويًا من أجل بناء منظومة (ردع ذاتي) مستقلة، فالمنظومة الأمنية الشاملة حجر الزاوية في استقرار دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في ظل التهديدات المتزايدة التي تشمل الهجمات السيبرانية، والتهديدات الصاروخية والمسيرة، والتحديات الأمنية الإقليمية، ويتطلب تطوير هذه المنظومة رؤية استباقية تركز على التكامل والابتكار، وهي:

1. الدفاع الجوي المتكامل؛ يُعد تعزيز الربط بين منظومات الدفاع الجوي لدول المجلس أمرًا حيويًا لمواجهة التهديدات الجوية المعقدة. يشمل ذلك التكامل بين الأنظمة الدفاعية المتقدمة، بالإضافة إلى تطوير قدرات خليجية للتعامل مع الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية. يهدف هذا التكامل إلى إنشاء درع دفاعي موحد قادر على رصد واعتراض التهديدات بكفاءة عالية، مما يقلل من نقاط الضعف الفردية لكل دولة.

2. الأمن السيبراني؛ مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، أصبح الأمن السيبراني ركيزة أساسية لحماية البنى التحتية الحيوية، بما في ذلك قطاعات الطاقة والمياه والغذاء. يتطلب تطوير الأمن السيبراني إنشاء مراكز وطنية متخصصة تعمل على مدار الساعة لرصد الهجمات السيبرانية والتصدي لها، بالإضافة إلى تطوير تشريعات وسياسات تحمي الفضاء السيبراني لدول المجلس. بالإضافة إلى الاستثمار في الكوادر البشرية والتقنيات الدفاعية السيبرانية لتصبح دول المجلس مرجعًا عالميًا في هذا المجال.

3. توطين الصناعات الدفاعية؛ يمكن استغلال الحاجة المتزايدة إلى الأسلحة والذخائر لبناء قاعدة صناعية عسكرية خليجية مشتركة، مما يقلل التبعية للخارج ويخلق فرص عمل بتقنية عالية المستوى.

ثانيًا، الريادة في أمن الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية: في وقت تترنح فيه سلاسل الإمداد تحت وطأة الحرب، تبرز دول المجلس بوصفها (ممتص صدمات) استراتيجي للاقتصاد العالمي، وذلك من خلال:

1. ترسيخ المكانة كمورد موثوق، إن استغلال اضطراب تدفقات الطاقة لتعزيز العقود طويلة الأجل مع القوى الاقتصادية الكبرى (الصين، الهند، أوروبا) يضمن استقرار المداخيل المالية سنوات قادمة.

2. التحول إلى مركز لوجستي عالمي، من خلال استغلال التوترات في الممرات المائية التقليدية لتسريع تطوير الممرات البرية والسككية (مثل سكة حديد الخليج) والربط بين الموانئ الخليجية، لتكون البديل الأكثر أمانًا وكفاءة للتجارة الدولية.

ثالثًا، تعزيز الأمن الغذائي: تُعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكبر مستوردي الغذاء في العالم، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والأزمات الجيوسياسية. لذلك فإن تحقيق الأمن الغذائي المستدام يمثل أولوية استراتيجية، وذلك من خلال:

1. التحول الاستراتيجي في سلاسل الإمداد، تتجه استراتيجية الأمن الغذائي الخليجي لعام 2026 نحو التحول من مجرد (تأمين الاستيراد) إلى (التملك والتشغيل المباشر للأصول العالمية)، وهذا يعني الاستثمار في الأراضي الزراعية والمشاريع الغذائية في دول أخرى، خاصة في إفريقيا، لضمان استمرارية سلاسل الإمداد وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الاستيراد من مناطق قليلة.

2. الزراعة الذكية والتقنيات الحديثة، يُعد التوسع في الزراعة المائية والعمودية حلاً مبتكرًا لزيادة الإنتاج المحلي في بيئة شحيحة الموارد المائية. وقد أظهرت هذه التقنيات قدرة على رفع كفاءة استخدام المياه بنسبة تصل إلى 70% مقارنة بالزراعة التقليدية، كما يشمل ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتحسين إدارة الموارد وزيادة الإنتاجية الزراعية.

3. المخزون الاستراتيجي الغذائي، يجب على دول المجلس بناء مخزونات استراتيجية كافية من السلع الغذائية الأساسية، من خلال إنشاء صوامع غلال ومستودعات تبريد ضخمة تكفي لتلبية احتياجات السكان مدة تتراوح بين 6 إلى 12 شهرًا على أقل تقدير. وهذا المخزون يمثل صمام أمان في أوقات الأزمات ويقلل من تأثير اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية.

رابعًا، ضمان الأمن المائي: تواجه دول مجلس التعاون تحديات كبيرة في الأمن المائي بسبب ندرة الموارد الطبيعية وزيادة الطلب. ويتطلب ضمان الأمن المائي تبني حلول مبتكرة ومستدامة، منها:

1. مشروع الربط المائي الخليجي، يُعد مشروع الربط المائي الخليجي مبادرة استراتيجية تهدف إلى ربط شبكات المياه بين دول المجلس يهدف هذا المشروع إلى تبادل المياه في حالات الطوارئ وتعزيز المرونة المائية الإقليمية، مما يضمن توفر المياه حتى في أوقات الأزمات.

2. تحلية المياه بالطاقة المتجددة، إن الاعتماد على محطات تحلية المياه التي تعمل بالطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، يمثل حلاً مستدامًا لإنتاج المياه العذبة. هذا التوجه يقلل من التكلفة التشغيلية ويخفض البصمة الكربونية لعمليات التحلية، مما يسهم في تحقيق أهداف الاستدامة البيئية.

3. المخزون الاستراتيجي للمياه، بالإضافة إلى الربط المائي، يجب على دول المجلس إنشاء خزانات مياه جوفية عملاقة أو خزانات سطحية ضخمة لتخزين المياه المحلاة. فمشاريع مثل خزانات المياه الاستراتيجية تهدف إلى توفير احتياطي مائي كبير يمكن الاعتماد عليه في حالات الطوارئ أو انقطاع إمدادات التحلية.

خامسًا، تسريع التحول الاقتصادي غير النفطي: تفرض الأزمة الحالية ضرورة تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، مما يسرع من تنفيذ الخطط والاستراتيجيات، وذلك من خلال:

1. جذب الاستثمارات بالعمل على جعل دول الخليج بيئة آمنة ومستقرة للاستثمارات العالمية والشركات التقنية الكبرى.

2. الاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، استغلال الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة للاستثمار المكثف في تقنيات المستقبل، مما يضمن ريادة الخليج في الثورة الصناعية الرابعة.

سادسًا، تطوير المنظومة الإدارية لإدارة الأزمات: تتطلب إدارة الأزمات الفعالة منظومة إدارية مرنة ومبتكرة، قادرة على التنبؤ بالمخاطر والاستجابة السريعة والتعافي بكفاءة، مثل:

1. التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، تُعد منصات الذكاء الاصطناعي مثالاً رائدًا على توظيف الذكاء الاصطناعي وأنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) في إدارة الأزمات، إذ تتيح هذه المنصات التنبؤ بالمخاطر، وتحليل البيانات في الوقت الفعلي، وتوجيه فرق الاستجابة بفعالية، مما يعزز من سرعة ودقة اتخاذ القرار.

2. التكامل الخليجي في إدارة الأزمات، يجب تفعيل مراكز إدارة الأزمات المشتركة بين دول المجلس، وتنظيم تمارين تعبوية دورية تحاكي سيناريوهات مختلفة للأزمات (طبيعية، أمنية، صحية)، هذا التكامل يعزز من التنسيق والتعاون، ويضمن استجابة موحدة وفعالة للأزمات العابرة للحدود.

3. بناء القدرات البشرية والتشريعات، الاستثمار في تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية في مجال إدارة الأزمات والكوارث، وتطوير تشريعات وسياسات واضحة للتعامل مع الطوارئ، يمثلان ركيزة أساسية لتعزيز جاهزية المنظومة الإدارية، كما يجب التركيز على ثقافة الاستعداد والوقاية في المجتمع.

سابعًا، تعزيز الوحدة الخليجية ووحدة الموقف: أثبتت الأزمات أن وحدة الموقف الخليجي هي المصدر الحقيقي للقوة والتأثير الدولي، لذلك يجب:

1. تعميق التكامل المؤسسي، واستغلال التوافق السياسي الحالي لتجاوز العقبات البيروقراطية أمام الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة وما إلى ذلك.

2. دبلوماسية الوساطة والتوازن، وممارسة دور (الوسيط النزيه) والقوة الناعمة المتزنة، مما يعزز من النفوذ السياسي لدول المجلس في رسم خارطة الطريق لمستقبل المنطقة.

إننا في دول مجلس التعاون نواجه منذ عقود أزمة كل عدة سنوات، لكننا في النهاية نتمكن من تجاوزها والسيطرة عليها، وها نحن اليوم كما كنا دائمًا وسنبقى أبدًا.

Zkhunji@hotmail.com

الثقافة في زمن الأزمات.. سؤال المعنى

بقلم:
عائشة يوسف السادة ○

في كل مرة يمر فيها العالم بمرحلة اضطراب كبرى، تتجه الأنظار إلى أدوات القوة التقليدية: السياسة، الاقتصاد، والأمن. غير أن التجارب المتكررة أثبتت أن هذه الأدوات، رغم ضرورتها، لا تكفي وحدها لفهم ما يحدث أو احتوائه. ففي قلب كل أزمة؛ هناك بُعد أعمق يتصل بالمعنى والهوية والانتماء، وهنا تحديدًا تتقدّم الثقافة بوصفها إحدى أهم أدوات الفهم والصمود.

الأزمات لا تُقاس فقط بحجم الخسائر المادية، بل بمدى قدرتها على إرباك الوعي الجماعي. فحين تتسارع الأحداث وتتشابك الروايات، يجد الإنسان نفسه أمام واقع يصعب تفسيره، وتصبح الحاجة ملحّة إلى إطار يُعيد ترتيب هذا الواقع ويمنحه معنى. الثقافة، بهذا المعنى، ليست مجرد إنتاج فني أو نشاط رمزي، بل هي منظومة تفسيرية تساعد المجتمعات على فهم ذاتها والعالم من حولها.

وفي سياق الحروب، يتجلّى هذا الدور بوضوح أكبر. فالنزاعات لا تستهدف الأرض فقط، بل تستهدف الذاكرة والرموز والسرديات التي تشكّل هوية المجتمعات. ولهذا أصبح استهداف التراث الثقافي في كثير من الحالات فعلًا مقصودًا، يهدف إلى إضعاف الانتماء وإعادة تشكيل الوعي. وقد أدرك المجتمع الدولي خطورة ذلك حين اعتبر أن تدمير التراث الثقافي يمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين.

لكن الثقافة لا تقف عند حدود حماية الماضي، بل تمتد إلى حماية الإنسان في حاضره. ففي أوقات الخوف والقلق، توفر الفنون بمختلف أشكالها مساحة للتعبير وإعادة التوازن النفسي. الموسيقى، الأدب، المسرح، والحكاية ليست وسائل للهروب، بل أدوات لفهم التجربة الإنسانية والتعامل معها. وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية WHO إلى أن المشاركة في الأنشطة الفنية تسهم في تحسين الصحة النفسية، وهو ما يعزز من قدرة المجتمعات على التماسك في مواجهة الأزمات.

كما أن الأزمات تُخاض أيضًا على مستوى السرديات. فخطاب الكراهية، والتضليل الإعلامي، وإنتاج صور نمطية عن الآخر، كلها أدوات تُستخدم لتأجيج الصراع. وهنا تبرز الثقافة كقوة فاعلة، قادرة على تفكيك هذه السرديات وإعادة الاعتبار للقيم الإنسانية المشتركة. ولهذا تؤكد منظمة ال UNESCOأن الثقافة تمثل ركيزة أساسية في بناء السلام وتعزيز الحوار بين المجتمعات.

وفي ظل تعقيد المشهد الدولي، تلعب الثقافة دورًا مهمًا في الحفاظ على قنوات التواصل بين الشعوب، حتى عندما تتعطل القنوات السياسية. فالدبلوماسية الثقافية تتيح مساحات للقاء والحوار، وتبقي على خيط إنساني ضروري يمنع القطيعة الكاملة. وقد أثبت التاريخ أن الفنون قادرة على فتح نوافذ للتفاهم حتى في أشد اللحظات توترًا.

وتتجلى أهمية الثقافة بشكل خاص في مراحل ما بعد الأزمات، حيث لا يقتصر التحدي على إعادة بناء المدن، بل يمتد إلى إعادة بناء الثقة والهوية. فالمجتمعات الخارجة من النزاعات تحتاج إلى ما يعيد لها شعورها بالاستمرارية، ويمنحها القدرة على استيعاب الماضي دون أن تبقى أسيرة له. وهنا تتحول الثقافة إلى أداة للشفاء الجماعي، وإلى لغة يمكن أن تُبنى عليها بدايات جديدة.

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولًا في فهم دور الثقافة، خاصة بعد إعلان الـ UN-ESCO في مؤتمر «موندیکالت 2022» أن الثقافة تُعد منفعة عامة عالمية، لا يمكن فصلها عن التنمية والاستقرار والسلام. وهذا التحول يعكس إدراكًا متزايدًا بأن الاستثمار في الثقافة يتجاوز كونه خيارًا تكميليًا، ليصبح جزءًا من التفكير في الاستقرار طويل المدى.

في منطقتنا، حيث تتقاطع التحديات مع التحولات المتسارعة، تظل الثقافة حاضرة بوصفها مساحة مفتوحة للفهم والتعبير، وامتدادًا طبيعيًا للأسئلة التي تطرحها المجتمعات على نفسها في لحظات التحول. فهي لا تعمل بمعزل عن الواقع، بل تتحرك داخله، تلتقط تعقيداته، وتعيد صياغتها في أشكال أكثر قابلية للتأمل والمشاركة.

ولعل ما تكشفه الأزمات لا يقتصر على هشاشة بعض البُنى، بل يمتد ليُظهر أيضًا ما يبقى ثابتًا في عمق التجربة الإنسانية. وفي هذا السياق، تبدو الثقافة كمساحة تتيح إعادة النظر، وإنتاج معنى يمكن أن يُبنى عليه فهم أكثر توازنًا لما يحدث.

فالثقافة لا تُنقذ العالم من أزماته، لكنها تمنح الإنسان القدرة على ألا يضيع فيها.

وحين يختل كل شيء، قد لا تُعيد الثقافة ترتيب الواقع، لكنها تعيد ترتيبنا داخله.

○ باحثة في السياسات الثقافية